في تأويل المعطوف عليه والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه واقع نعتا والأصل فيه أن يكون
اسما خاتمة في مسائل متفرقة الأولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف
أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل والأول نحو قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وأنا فإنه
لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت وأنا بمعنى أنا فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة
العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع
ذي الهمزة أو النون أو التاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو أقوم أنا وزيد وتقوم أنت وزيد
واسكن أنت وزوجك الجنة أي ولتسكن زوجك وكذلك لو دا فيهما وكذلك المضارع المفتتح بتاء
التأنيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو
حيان وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك
معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنت الثانية لا يشترط في صحة العطف
صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد
الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم
زيد واختصم عمرو الرابعة في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون
والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في الإيضاح ونقله
عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في سورة
البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان
على أن يكون العاقلان خبر المحذوف ويؤيده قوله وإن شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم
دارس من معول وقوله تناغي غزالا عند دار ابن عامر وكحل أماقيك الحسان بإثمد الخامسة
في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم
من قول النحويين في نحو قام زيد وعمرا أكرمته إن نصب عمرا أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما
والثاني المنع مطلقا والثالث لأبي علي يجوز في الواو فقط السادسة يجوز العطف على معمولي
عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو إن زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى
معمولات عامل واحد نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف
على معمول أكثر من عاملين نحو إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر وأما معمولا عاملين فإن لم
يكن أحدهما جارا فقال الناظم هو ممتنع إجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك
بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الأخفش وإن كان أحدهما جارا فإن كان مؤخرا نحو زيد

في شرح

أي زيدا ضارب الخ

في الدار

في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو في الحجرة فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعا وليس كذلك بل هو
جائز عند من ذكرنا وإن كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور
عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الأخفش الإجازة وبه قال
الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا إن ولي المخفوض العاطف جاز وإلا امتنع
والله أعلم

البدل

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو
المسمى في اصطلاح البصريين بدلا وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال
ابن كيسان يسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف
البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما
المذكور مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل عليه يلفى أو كمعطوف ببل أي يجيء البدل على أربعة أنواع
أحدها بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما طابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وسماه الناظم
البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر إنما يطلق على كل ذي
أجزاء وذلك ممتنع هنا والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا
أو أكثر نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة
المذكورة وقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم أو مقدر ولله على الناس حج البيت من استطاع أي منهم والثالث
بدل الاشتمال وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه
فالأول كأعجبني زيد علمه أو حسنه والثاني نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وأمره في الضمير كأمر بدل البعض
فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ومثله قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومثال المقدر
قوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار أي النار فيه وقيل الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير والرابع البدل
المباين وهو على ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب ودون
قصد غلط به سلب أي تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قصد أو لا لأن البدل لا بد أن
يكون مقصودا كما عرفت في حد البدل والمبدل منه إن لم يكن مقصودا البتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل
الغلط أي بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط وإن كان مقصودا فإن تبين
بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان
متعلق بالجنان والناظم وكثير لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل الغلط وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل
صحيحا فبدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله كزره خالدا
وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى فالأول بدل كل والثاني بدل بعض وحقه بدل الاشتمال ومحتمل الا

Copyright © King Saud University